الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

خلية معالجة الاستعلام المالي

يوليو 2017

معطيات إحصائية (إلى غاية 30 يونيو 2017)

الاخطار بالشبهة

تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي (خ م ا م) في السداسي الأول لسنة 2017، 687 اخطاربالشبهة من البنوك.

عددالاخطارات بالشبهة:

السنة	2016	2017 (30 جوان 2017)
البنوك	1240	687

التقارير السرية:

تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي خلال السداسي الأول لسنة 2017، 77 تقرير سري من بعض الإدارات لاسيما الجمارك و بنك الجزائر.

عدد التقارير السرية:

السنة	2016	2017(30 جوان 2017)
الإدارات (الجمارك، بنك الجزائر)	168	77

يعزى انخفاض عدد الاخطارات بالشبهة المتلقية بتدابير اليقظة وكذا إجراءات الرقابة التي اتخذتها البنوك من اجل مراقبة العمليات يمكنها بالخصوص كشف العمليات المشبوهة وكذا اعتماد **منهج قائم على المخاطر** في إطار أفضل الممارسات الدولية.

بالفعل تم تكييف العناية الواجبة على أساس المخاطر المتعلقة بطبيعة كل عميل. وعليه فالعناية المشددة المطبقة على العملاء ذوي المخاطر المرتفعة ضرورية، في حين تعتمد إجراءات العناية الواجبة المبسطة على العملاء ذوي المخاطر المنخفضة.

و في هذا الصدد،تمت توعية الكيانات المصرحة من خلال برامج التكوين و أيام الإعلام بغرض الإرسال المستهدف للاخطارات بالشبهة لإخضاعها لخلية معالجة الاستعلام المالي و ذلك من خلال منح الأفضلية للنوعية (ثبوت الشبهة) بدل العدد و هذا ما يستبعد كنتيجة لذلك العمليات التي **لا علاقة لها بتبييض الأموال**.

و لقد لوحظ بالفعل أن بعض التصاريح بالشبهة ليست لها أية علاقة بتبييض الأموال و عليه،فإنها لا تقتضي إرسال التصريح بالشبهة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

خلية معالجة الاستعلام المالي

يوليو 2017

وعلى المستوى العملياتي، تكون المعلومات التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي محل **معالجة إدارية**. وعليه يتم تسجيلها وتحليلها وثم معالجتها وتكون بعدها محل تحقيق أولي من قبل مصالح خلية معالجة الاستعلام المالي وذلك من خلال مراسلة المؤسسات الوطنية المعنية في إطار تبادل المعلومات والتنسيق الوطني أو حتى الأجنبي في إطار طلب المساعدة.

ومع ذلك، وفي حالة ثبوت الشبهة، تخضع المعلومات المتلقية **لمعالجة قضائية** بعد إرسال الملف إلى السلطات القضائية المعنية وفقا لأحكام القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005، المعدل والمتمم المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، استنادا إلى المعلومات التي قدمتها البنوك، مصالح الجمارك وبنك الجزائر.

في حالة ما إذا كان الإرسال إلى السلطات القضائية غير وارد إن لم يفض تحليل المعلومات إلى ثبوت الشبهة، يتم وضع الملفات على الانتظار في قاعدة بيانات خلية معالجة الاستعلام المالي من اجل استغلالها المحتمل أو لطلبات المساعدة.

تثبت الإجراءات التي اتخذها بلدنا على المستوى التشريعي والتنظيمي **فعالية المنظومة الوطنية** لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منهما، **وتجسد الإرادة الصارمة للسلطات لمكافحة هذه الافة و تقوى رؤية الدولة لمنح الجزائر نظام مالي سليم، عصري، قوي و تنافسي يعمل وفق افضل الممارسات الدولية**.

للتذكير، فان المنظومة الوطنية للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما قد تم **تكييفها** وفقا للمعايير الدولية لاسيما الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا وكذا توصيات مجموعة العمل المالي.

تم تجسيد هذه العملية في إطار **التنسيق الوطني** بفضل المشاركة والمساهمة الفعالة لكل المؤسسات الوطنية المعنية لاسيما وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة المالية، بنك الجزائر والمؤسسات المالية وكذا المهن غير المالية.

للتذكير فان هذا التكييف قد استحسنته المنظمات الدولية والإقليمية لاسيما مجموعة العمل المالي، ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعد فيها الجزائر عضو مؤسس منذ سنة 2004.